



كلية الحقوق  
قسم القانون المدني

# سلطة القاضي في تفسير وتعديل العقد

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

عاطف كامل مسلم الشوابك

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- الأستاذ الدكتور/ فيصل ذكي عبد الواحد**  
مشرفاً ورئيساً  
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.
- الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن**  
مشرفاً وعضوأ  
وكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً.
- الأستاذ الدكتور/ محمد محيي الدين إبراهيم سليم**  
عضوأ  
وكيل كلية الحقوق - جامعة المنوفية سابقاً.
- الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد رشدي**  
عضوأ  
وكيل كلية الحقوق - جامعة بنيها سابقاً.





كلية الحقوق  
قسم القانون المدني

## صفحة العنوان

اسم الباحث: عاطف كامل مسلم الشوابكه

عنوان الرسالة: سلطة القاضي في تفسير وتعديل العقد (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون المدني

اسم الكلية: كلية الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة الملح:





**كلية الحقوق**  
**قسم القانون المدني**

**رسالة دكتوراه**

اسم الباحث: عاطف كامل مسلم الشوابكه

عنوان الرسالة: سلطة القاضي في تفسير وتعديل العقد (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:**

**الأستاذ الدكتور/ فيصل ذكي عبد الواحد** مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

**الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن** مشرفاً وعضوأً

وكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً.

**الأستاذ الدكتور/ محمد محيي الدين إبراهيم سليم** عضواً

وكيل كلية الحقوق - جامعة المنوفية سابقاً.

**الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد رشدي** عضواً

وكيل كلية الحقوق - جامعة بني سويف سابقاً.

**الدراسات العليا**

**ختم الإجازة:** / / **أجيزت الرسالة:** بتاريخ

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرْ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ  
وَعَلَى وَالدَّى وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحَ لِي  
فِي دُرْرَتِي مُبِتُّ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾

صدق الله العظيم

[سورة الأحقاف: ١٥]



## شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.... ولا يطيب النهار إلا بطاعتكم.... ولا يطيب  
اللحظات إلا بذكرك.... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.... ولا تطيب الجنة إلا  
برؤيتك.

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، الذي هدانا لهذا  
وما كنا لنهمتي لو لا أن هدانا الله، والصلوة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه الكرام.

انطلاقاً من الاعتراف والوفاء بالمعروف ونسب الفضل إلى أهله، ومن باب الشكر  
والتقدير والعرفان بالجميل امتنالاً لهدي رسول البشرية سيدنا محمد عليه أفضل  
الصلوة وأتم التسليم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإنه يسعدني ويشرفني في هذا  
المقام أن أقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز  
هذه الدراسة وأخص بالذكر:

أستاذي الفاضل سيادة الاستاذ الدكتور فيصل ذكي عبد الواحد - أستاذ القانون المدني،  
كلية الحقوق، جامعة عين شمس - لتفضلي سيادته عن طيب نفس ورحابة صدر بقبول  
الإشراف على هذه الرسالة ورئاسة لجنة المناقشة والحكم عليها، والذي أعتبره وساماً  
وشح هذه الرسالة، كما منحني من وقته الثمين وتوجيهاته السديدة وملحوظاته القيمة  
أثناء إعداد هذه الرسالة ما كان له الأثر الأكبر في إخراجها على هذه الكيفية، بالرغم  
من ضيق وقته وكثرة أعباء سيادته ومشاغله ومسؤولياته، فله مني عظيم الشكر  
وجزيل الامتنان والعرفان على توجيهاته السديدة القيمة، وجزاه الله عنّي وعن طلاب  
العلم خير الجزاء ومتّعه الله بالصحة والعافية.

كما لا يسعني إلا أن أقدم إلى سيادة الاستاذ الدكتور عاطف عبد الحميد حسن -  
وكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً - الذي طوق عنقي بشرف قبوله  
الإشراف على هذه الرسالة والاشراك بلجنة المناقشة والحكم عليها، فعلى هدي  
توجيهاته السديدة وملحوظاته القيمة أثناء إعداد هذه الرسالة تم السير حتى

الوصول لإعداد هذا الجهد العلمي المتواضع، وبالرغم من مشاغل سعادته ومسئولياته والأعباء الجسمانية وضيق وقته فلم يدخل على بوقت أو علم أو نصيحة أو توجيه وإرشاد، فله مني عظيم الشكر وجزيل الامتنان، وجزاه الله عنّي وعن طلاب العلم خير الجزاء وأسأله عليه ثوب العافية.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديرني إلى سيادة الأستاذ الدكتور محمد محيي الدين إبراهيم سليم - وكيل كلية الحقوق - جامعة المنوفية سابقاً - على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة وتقييم هذه الرسالة والحكم عليها، وتحمله أعباء قراءة ومراجعة هذه الرسالة رغم كثرة مشاغله ومسئولياته وضيق وقته، فجزاه الله عنّي وعن طلاب العلم خير الجزاء وبارك الله في علمه وعمله وتمتعه بموفور الصحة والعافية.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى سيادة الأستاذ الدكتور محمد السعيد رشدي - وكيل كلية الحقوق - جامعة بنها سابقاً - لما شرفني به سيادته بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وما أفضله به على من فيض كرمه حين تحمل أعباء قراءة هذه الرسالة للإسهام في إثرائها وتقييمها رغم كثرة التزاماته ومشاغله وضيق وقته، فجزاه الله عنّي وعن طلاب العلم خير الجزاء وتمتعه الله بموفور الصحة والعافية.

كما أقدم بالدعاء إلى وطني الأردن الحبيب أن يحفظه الله من كل سوء ومكره، كما أرجو شكري وعرفاني إلى بلدي الثاني مصر العروبة كنائمة الله في الأرض وشعبها المضياف الذين أحبابهم في الله من كل قلبي، أدامك الله مصرنا العالمة قوية أبية على مر الأيام والعصور.

وأخيراً أقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون والمساعدة ولو بالكلمة الطيبة أو الدعاء من أجل إعداد هذه الدراسة ومن لم يتسع المقام لذكرهم، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

اہم داد

٦١

الله محمد ﷺ. من تافت نفسي لشفاعته ... واشتاقت روحني لرؤيته ... خير خلق الله ... رسول

عقب الروح الذي امتلك قلبي واشتقت إليه بعد الفراق ... من أسلتهم منه الإصرار والصبر، الذي:

طواه الردى عنا فأضحي مزاره  
هل العين بعد السمع تكفي مكانه  
وأنت وإن أفردت في دار وحشة  
عليك سلام الله مني تحية  
أبي الحبيب أسأل الله أن يرحمه ويسكنه الفردوس الأعلى من الجنة.  
بعيداً على قرب قريباً على بعد  
أم السمع بعد العين يهدى كما تهدي  
فإنني بدار الانس في وحشة الفرد  
ومن كل غيث صادق البرد والرعد

**قطرات الندى التي تمسح قلبي بالدفء والحنان والتي:**

مداد القلب لن يكفي  
وخفق الروح لن يجذري  
لو أكتب به لإرضائك  
عيّراً فاحبّ عطائك

**أمي الحبيبة رب أعطها فرحة دائمة وصحة دون اكتفاء.**

من أشدّ بهم أزري إخواني وأخواتي أدامهم الله.

من أكثن لها الاحترام ومن كان اسمها مرادفاً لفعلها ... زوجتي رعاها الله.

فلذات كبدي ونور عيوني وسر سعادتي ... أبنائي / معاذ، محمد، جنات، لجين،  
مؤمن، حفظهم الله.



## قائمة المختصرات

### أولاً: باللغة العربية:

قانون مدنى	ق	م
صفحة	ص	
جزء	ج	
كتاب	ك	
عدد	ع	
سنة	س	
دون	د	
طبعة	ط	
قضائية	ق	
مكتب فني	م	ف

### ثانياً: باللغة الفرنسية

P	Page
N	Numéro
Op.cit.	Opus Citus. (Oeuvre pré cité')
Cass	Cassation
C . civ	Code civil
Cass . Civ	Chamber civil de la cour de cassation
éd	édition
Art	Article



## مقدمة

شرعت العقود في مجال معاملات الأفراد من أجل إشباع حاجاتهم وتحقيق الغايات والمقاصد التي يرجونها من الإقدام على التعاقد، على اعتبار أن العقد يعبر عن إرادةٍ قبل كل شيء، وهو في مفهومه العام الوسيلة العصرية الفاعلة التي يستطيع الفرد من خلالها أن يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

ويخضع العقد في تكوينه إلى مبدأ سلطان الإرادة ويستمد قوته أيضاً من هذا المبدأ الذي يعني بمفهومه الشامل الحرية التعاقدية، ومدلول الحرية هو انعدام القسر الخارجي، أو هو اختيار التصرف عن رؤية واستطاعة، رؤية في الاختيار والقرار واستطاعة في القدرة على الأداء أو الامتناع عن الأداء دون الخضوع إلى أية ضغوطات خارجية، وبالمجمل في مجال التعاقد هي حرية التعاقد وترتيب الآثار القانونية أو عدم التعاقد، وحرية التنفيذ فيما تم التعاقد عليه دون ضغوطات أو حدود سوى اعتبارات النظام العام والأداب العامة، وهو ما يُعرف بمبدأ الرضائية في العقود.

ويتفرع من ذلك مبدأ هام يُعد النتيجة المنطقية لمبدأ سلطان الإرادة وهو "العقد شريعة المتعاقدين" الذي مقتضاه غلَّ بيد القاضي من التدخل في العقد، لذا قيل أن القاضي يلتزم بالعقد كما أراده والتزم به أطرافه، ويُعد هذا المبدأ قاعدةً أصولية تناطِب المتعاقدين والقاضي والمشرع، مما حدا بالفقه المعارض للمغالاة في سلطان الإرادة بشكل عام ومبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" بشكل خاص، إلى المناداة بتدخل القاضي في العقد لتهذيب مبدأ سلطان الإرادة وتعديلها أملاً في تحقيق نوع من التوازن بين أطراف العلاقة العقدية، لأن الحرية في بعض الأحيان قد تغدر بالعدل وتُخل بمبدأ المساواة وتعُدَّم التفاوض والمساومة والمناقشة بين الطرفين، مما دفع بالتشريعات الحديثة إلى الانتقاص من مبدأ سلطان الإرادة والنيل منه، من خلال وضع العديد من القيود التي تحد منه بما يتوافق والتطورات الحادثة في المجالات